

بيئة القانون والتجارة في الصين

في عام 1882 م، كان حكم القاضي روي بين (Roy Bean) (الذي مثل دوره بوول نيومان-Paul Newman عام 1972 م، في الغرب) هو القانون الذي يحكم حياة الناس في تكساس إلى الغرب من نهر بيكوس. لم يكن القاضي بين (Bean) في حاجة إلى مطرقة أو حاجب لكي يحفظ النظام في محكمته. إذ كان يكتفي بمسدسه الخاص الضخم لتحقيق هذه الغاية. وقد أصدر أحد أكثر أحكامه الشائنة عندما أُتهم رجل أيرلندي بقتل عامل صيني. فقد حكي أنه انتزع مسدسه، ثم صاح منادياً: ”أيها السادة، أجد أن القانون واضح وصريح جداً حيال جريمة قتل الرجل لرفيقه، غير أنه لم يذكر أي شيء هنا عن قتل رجل صيني. وعليه يطوى ملف القضية“.

أما اليوم فنحن أكثر حضارة وثقافة وتقدماً منا قبل مائة عام مضت، على الرغم من أننا نفترض أن السيد ون هولوي (Wen Ho Lee) الذي اضطهده مختبر لوس ألاموس الوطني للعلوم قد يخالفنا الرأي.

حتى عام 1982 م، كان القانون الصيني شبيهاً بقانون بين (Bean) هذا. أجل، فحتى عام 1978 م، لم يكن في البلاد محامون إطلاقاً. وكان بيروقراطيو الحزب الشيوعي في بيجينغ هم الذين يفصلون القوانين. ثم يضطلع قضاة محليون ونبلاء إقطاعيون بترجمتها، فيما يوكل تنفيذها للجيش والشرطة. ومثلما كان الحال في محكمة بين (Bean): لايجرؤ أحد على المناقشة أو

الاحتجاج. وفي الحقيقة، كان الاحتجاج يعد أمرًا ضد القانون. أما اليوم، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد بدأ نظام القانون الصيني ينتظم بسرعة شديدة. لكن على الرغم من هذا، ما زالت استعارة قانون الغرب المتوحش، ملائمة في كثير من الأحوال. وبالطبع، نحن نعشق مقارنة ما كقرقور (McGregor) عن التغييرات التي حدثت في الصين، بالتجربة الأمريكية السابقة⁽¹⁾:

تكابد الصين في وقت واحد الرأسمالية الفجة لعهد روبر بارون (Robber Baron) في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي؛ هوس النظرية المالية التي سادت في عشرينيات القرن الماضي، الهجرة من الريف إلى المدينة في ثلاثينيات القرن الماضي، ظهور أول سيارة، أول منزل، أول ثياب وفق الموضة، أول تعليم جامعي، أول خروج للأسر في إجازات عائلية، مستهلك الطبقة الوسطى لخمسينات القرن الماضي، وحتى مظاهر الحراك الاجتماعي الشبيه بما حدث في ستينيات القرن الماضي.

قبل أن تتوغل بعيداً في هذا الفصل، ربما راودتك رغبة في تناول فتجان قهوة. وبصيغة أكثر وضوحاً: ربما كان النقاش هنا رتيباً بعض الشيء. فإن كنت محامياً، فسوف تكون هذه المادة نكهة كعك فاتحة للشهية. أما إن كنت غير ذلك، فربما كان اكتشاف الأمر أقل إثارة لك. فالتاريخ دائماً أفضل مكان نتطلق منه.

خلفيات تاريخية :

يستنبط النظام القانوني دائماً لأي أمة، من بيئة سياسية، اجتماعية، واقتصادية محددة. وهكذا يأتي النظام حاملاً في طياته مبادئ قانونية محددة، وموروثات اجتماعية. ومن أجل فهم نظام القانون الصيني المعاصر وبيئة الأعمال، لا بد لنا من العودة إلى الوراء لدراسة المظاهر ذات الصلة الوثيقة بحضارة الأمة، تقاليدنا وتاريخها لمعرفة كيفية تأثير هذه العوامل في سرعة استنباط القوانين اليوم.

ثقافة القانون التقليدية :

يمكننا تتبع تطور المفاهيم والنظريات القانونية الصينية خلال أربعة آلاف عام مضت. فانتد تحول المجتمع من العبودية إلى النبالة، فأدى الخلاف بين المجموعات المختلفة إلى أول جدل سياسي حول المفاهيم بين مدرستي التفكير الأساسيتين - الكونفوشيوسية والقانونية. يعتقد أنصار الأولى أن "li" (مفهوم شعائري ذو علاقة بالسلوك الإنساني) هو المفهوم الأساس للحكم والمرافعة، كما يعتقد بضرورة ارتكاز إنجاز النظام الاجتماعي على غرس القيم الأخلاقية.

في حين يرى أنصار المدرسة الثانية أن "fa" (مفهوم جزائي متصل بالعقوبة القانونية) هو الأصلح كأساس للحكم والمرافعة، كما يرون عكس أنصار المدرسة الكونفوشيوسية، فيعتقدون أن النظام الاجتماعي يتم من خلال تطبيق القوانين وتنفيذ العقوبات.

عبر تاريخ أسر النبلاء، كانت رؤية المدرسة الكونفوشيوسية هي التي تحكم مفاهيم الحكومة ونظرياتها، في حين سمحت بالعمل بمفهوم الجزاء المتصل بالعقوبة القانونية. وفي ظل التدرج الاجتماعي التقليدي، اعتمدت الحكومة الصيغ الأخلاقية والمعايير القانونية في أن واحد لبسط سيطرتها على المجتمع. على الرغم من أن الأخيرة يتم تضمينها كوسائل ملحقة، يتم الرجوع إليها كملاذ أخير لبسط الأمن في المجتمع. وفي ظل مثل تلك الثقافة الاجتماعية والقانونية، كان لا بد أن يحدث تجاهل تام للحقوق القانونية في المجتمع.

أما الأهمية القانونية فكانت شيئاً ثانوياً لتسيير الإدارة، وكان استخدام المصطلحات القانونية يتم بشكل أساس لتعزيز العقوبة الجسدية. فحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، لم تكن مفاهيم القوانين الشخصية والحقوق قد ظهرت وتم تبنيها بشكل واضح بعد.

أول جهود لتشريع القوانين:

تعرض مبدأ القانون التقليدي في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، لتحدي حقيقي. لكن على كل حال، مع بداية القرن العشرين، سادت موجة من الاضطرابات الاقتصادية الاجتماعية، فأيقظت الضغوط الأجنبية الحاجة إلى التغيير في البنية الاجتماعية للأمة. فبدأ الصينيون يدركون أهمية الحاجة إلى نظام قانون أساس، وهكذا اندفع العلماء والمفكرون في البحث سعيًا للإصلاح.

في عام 1902 م، بدأت حكومة كنج (Qing) تأسيس نظام محكمة وطنية، كما عكفت على مراجعة المصطلحات القانونية القديمة. وشكلت عام 1907 م، لجنة دستورية سعيًا لتحقيق إصلاحات دستورية. وبحلول عام 1911 م، صيغت إجراءات المصطلحات الخاصة بالجريمة، وتلك الخاصة بالحقوق المدنية من خلال تبني نظام قانون مؤقت للمحاكمة على النمطين الأوروبي والياباني، غير أن ذلك النظام انهار مع أسرة كنج (Qing) في العام نفسه.

- في تلك السنة نفسها (1911 م) خلع حزب الثورة الجمهوري بزعامة صن يات - سين (Sun Yat-sen) أسرة النبلاء وأسس جمهورية الصين. فتبنت حكومة نانجينغ المؤقتة بعض قوانين أسرة كنج (Qing) وأصدرت قانونًا مؤقتًا لجمهورية الصين، بالإضافة لمختلف القوانين الثورية والمراسيم. أما الجهود التي بذلت لتبني قوانين غربية في الصين على النسق الأوروبي، فقد أحبطت عام 1912 م، عندما أعادت حكومة الشمال العمل بقوانين أسرة كنج (Qing) القديمة، ثم أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم سعيًا لتمكين حكم الفرد. فأدى ذلك إلى إعاقة جهود الوطنيين الإصلاحية.

في عام 1927 م، أعادت الحكومة النظر في قوانين أسرة كنج (Qing) وأصدرت حكومة نانجينغ نظامًا قانونيًا يتألف من ستة مبادئ، تشمل: القانون الدستوري، القانون المدني، قانون الإجراءات المدنية، قانون الجريمة، قانون

إجراءات الجريمة وقانون الإدارة. وتم تطوير نظام القانون الوطني على أساس النموذج الأوروبي، غير أن ذلك التطور جاء مستصحباً معه المبادئ الوطنية. أما جهود الجمهوريين فقد تمخضت عن تأسيس نظام القانون الصيني الحديث، إلى حد ما. غير أن ما اندلع من اضطرابات سياسية واجتماعية، حد من عجلة ذلك التطور.

إثر تسنم الشيوعيين سدة الحكم عام 1949م، ألغيت القوانين التي جاء بها الوطنيون. بما فيها كل القوانين والمبادئ القانونية الستة. وفي مطلع خمسينيات القرن العشرين، صيغ القانون من مجموعة مبادئ أساسية، قوانين ومراسيم. وعهد إلى المحاكم الشعبية الإقليمية بتنفيذ القوانين.

في عام 1954م، أسس قانون جديد ينادي باستقلال القضاء. وتمخض عن إدراك الحكومة أهمية تشريع نظام قانوني رسمي، بذل جهود حثيثة لتطبيق مبادئ محكمة تركز أساساً على النموذج السوفيتي.

على صعيد آخر، تعثرت جهود تشريع نظام قانوني اجتماعي في منتصف خمسينيات القرن الماضي فجأة بحملة 57 - 1958م، التي نظمت ضد اليمين. أما مفاهيم استقلال القضاء والحماية المتساوية تحت مظلة القانون، فقد هوجمت؛ لأن الناس كانوا يرون أنها جاءت لصالح حماية الطبقة البرجوازية. وبحلول عام 1959م، ألغي نظام المحاماة الوطني.

على الرغم من الجهود الضئيلة التي بذلت في مطلع ستينيات القرن الماضي، إلا أن الصين قد مرت بعشرين عاماً، من الحملة ضد اليمين في أواخر خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية الثورة الثقافية (66 - 1976 م) لم تعرف فيها القوانين.

إصلاح القانون حديثًا :

شكل عام 1976م، نهاية الثورة الثقافية. وفي العام التالي استعاد دينق شياوبنق (Deng XiaoPing) السلطة، فنظم حملة لتطوير الاقتصاد. فقررت الحكومة استعادة نظامها القانوني لتعزيز الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وتطوير الاقتصاد في كل أرجاء الصين. وفي عام 1978م، أعادت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الحادي عشر للحزب، النظر في نظام القانون الاجتماعي. فتحول لأول مرة من حملات التدمير السياسي والاجتماعي إلى حملات تطوير الاقتصاد الاجتماعي البناء.

في مطلع العام نفسه (1978م) سَنَّ مجلس الشعب الوطني دستورًا، وهكذا تمكن من استعادة نظام قضائي جوهري. وفي عام 1979م، أعيد تشكيل وزارة العدل، كما استعاد الوكلاء (تنظيم يضطلع بمهمة شبيهة بمهمة وزارة العدل الأمريكية) أيضًا نفوذهم لبطس سلطة القانون. ثم أقر مجلس الشعب الوطني لاحقًا سلسلة من القوانين كقانون الجريمة، إجراءات قانون الجريمة وقانون المحاكم الشعبية عام 1979م.

قد شكل تشريع دستوري عام 1978م، وتطبيق القوانين ذات الصلة، أرضية مواتية لإصلاح نظام قانوني تعرض لخلل تام خلال الاضطرابات السياسية التي اندلعت في أثناء العشرين عامًا السابقة.

بالطبع، تتطلب الضغوط المتصاعدة المنادية بضرورة تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مراجعات جوهريّة للدستور الوطني. وفي عام 1982م، تم تبني الدستور في ضوء مراجعات مكثفة للمواد الدستورية للأعوام 1954، 1975، 1978م. وفي ظل دستور 1982م، استعادت السلطة القضائية المستقلة نفوذها الأساس. وفي ثمانينيات القرن الماضي شرعت الصين في تطبيق المبادئ القانونية بقوة في ضوء النماذج الغربية.

ومثلما سبق أن ناقشنا آنفاً في هذا الفصل، نقح دستور عام 1982م ثلاث مرات، في عام 1988، 1993 و1999م.

ولمواكبة عوامة الاقتصاد، سارعت الحكومة الصينية إلى إنجاز العمل المهم لكي يكون نظامها القانوني المحلي منسجماً مع المعايير العالمية.

في الحادي عشر من ديسمبر عام 2001م، انضمت الصين، التي تعد إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) لمنظمة التجارة العالمية. وقبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، أدخلت حكومة الصين تعديلات كثيرة على القانون وإجراءاته، خاصة تلك التي تتعلق بالتجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

وكمضوية منظمة التجارة العالمية، اجتهدت الصين مؤخرًا في جعل سوقها الاقتصادي ونظامها القانوني مواكبًا للبيئة العالمية. فأخضعت نحو (3.000) قانون وطني و(200.000) قانون محلي للمراجعة، واضطرت إلى إلغاء بعضها. كما رفعت السرية عن القوانين والسياسات التي كان ينظر إليها سابقًا كمعلومات داخلية. كما تخطط لإجراء المزيد من التعديلات القانونية خلال السنوات القادمة.

على الرغم مما حققته الصين مؤخرًا من قفزة اقتصادية عملاقة، إلا أن الفساد والبيروقراطية، لا تزال مشكلتين خطيرتين تهددان تطور البلاد ونموها. ومنذ مطلع عام 2003م، بدلاً من أن يهتم رئيس الصين الجديد هو جينتاو (Hu Jintao) بمعالجة قضية الفساد والحد من ظاهرة البيروقراطية المستشرية حاليًا، انكب على تعزيز سلطة الدستور.

البنية الأساسية للقانون والإدارة:

البنية القانونية - مجلس الشعب الوطني:

يمثل مجلس الشعب الوطني، بلجنته الدائمة، أعلى سلطة دستورية في البلاد. ويعنى بسلطة قانون الدولة. وبموجب الدستور الصيني نجده مسؤولاً عن:

1 - تشريع قانون الدولة، تعديله وتنقيحه، بالإضافة للإشراف على احترام الدستور وغيره من القوانين الأساسية الأخرى التي تتعلق بالجريمة والشؤون المدنية.

2 - بحث الخطط الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تطويرها، بالإضافة لمسؤوليته عن ميزانية الدولة.

3 - السلطة العليا المعنية بتشكيل مجلس الدولة والإشراف عليه، بالإضافة لمسؤوليته عن تشكيل محكمة الشعب العليا ومجلس وكلاء الشعب.

كما يتمتع مجلس الشعب الوطني بجانب هذا كله، بسلطة تعيين المسؤولين الحكوميين في المناصب العليا وعزلهم. أما لجنته الدائمة فتمارس دور أعلى سلطة في الدولة وأعلى سلطة قضائية فيها في حال تأجيل جلسات المجلس أو تعطله أو غيابه لأي سبب ما. كما تضطلع بمهمة ترجمة الدستور وشرح موادته وتشرف على تنفيذها، بالإضافة لتشريع القوانين وتعديلها وتنقيحها (ماعدًا تلك القوانين التي يجب أن يشرعها المجلس). كما يعهد إليها بتكملة القوانين التي شرعها المجلس وتعديلها في حال غيابه وترجمتها وشرحها.

توجد بجانب هذه اللجنة الدائمة، مجموعة من اللجان الخاصة، بعضها دائم وبعضها الآخر مؤقت، تعمل تحت مظلة المجلس، حيث تعنى بالدراسة والبحث وتقديم الاقتراحات لكل من المجلس ولجنته الدائمة، وقد بلغ عدد تلك اللجان الخاصة حاليًا ثمانين لجان:

- أ- لجنة القوميات.
- ب- لجنة القانون.
- ج- لجنة المالية والاقتصاد.
- د- لجنة التعليم، العلوم، الثقافة، والصحة العامة.
- هـ- لجنة الشؤون الخارجية.
- و- لجنة رعاية الشؤون الصينية فيما وراء البحار.
- ز- لجنة الشؤون الداخلية والقضاء.
- ح- لجنة حماية البيئة والموارد الطبيعية.

بموجب الدستور الحالي والقوانين ذات الصلة، ينعقد مجلس الشعب الوطني في الربع الأول من كل عام بحضور لجنته الدائمة. ويتم انتخاب أعضائه لدورة واحدة، مدتها خمس سنوات.

تشكل مجالس الشعب الوطنية ولجانها الدائمة على مستويات الحكومة المحلية كافة، من المحافظة إلى القرى، وتتمتع على مستوى المحافظات بسلطة تشريع القوانين المحلية، شريطة ألا تتعارض مع الدستور، بالإضافة لحق تشريع القوانين الوطنية أو الإدارية. كما يعهد إليها بسلطة تطبيق قوانين الاستثمارات الأجنبية في المناطق الاقتصادية الوطنية الخاصة.

السلطة القضائية - المحاكم الشعبية :

تمثل المحاكم الشعبية، بموجب الدستور، مؤسسات الدولة القضائية. وعلى النقيض من نظام المحاكم الأمريكية المزدوجة (اتحادية وولائية) يوجد في الصين نظام محاكم قضائية موحدة. إذ أنشأت الدولة محكمة الشعب العليا، المحاكم الشعبية المحلية وغيرها من المحاكم الخاصة الأخرى. وتمثل محكمة الشعب العليا أعلى سلطة قضائية في الدولة حسب نص الدستور. أما المحاكم الشعبية المحلية، فتقسم إلى ثلاثة مستويات:

- 1 - المحكمة الشعبية العليا على مستوى المحافظة.
- 2 - المحكمة الشعبية المتوسطة على مستوى البلدية.
- 3 - محكمة الشعب الأساسية على مستوى المقاطعة.

قد تلجأ المحكمة الأساسية إلى تشكيل محاكم شعبية صغيرة عندما تدعو الحاجة. وتتكون كل محكمة شعبية عادة من قسم للجريمة، وآخر للحقوق المدنية، وثالث للاقتصاد ورابع للإدارة. كما قد تلجأ المحاكم الأعلى من مستوى محاكم المقاطعات إلى تكوين أقسام أخرى خاصة.

في حين تشمل المحاكم الخاصة: المحكمة العسكرية، المحكمة البحرية ومحكمة المواصلات والسكك الحديدية. وبجانب هذا وذاك، قد تنشأ بعض محاكم خاصة ضمن المحاكم العليا أو المحاكم المتوسطة، كمحكمة حقوق الملكية الفكرية التي أنشئت ضمن محكمة بيجينغ المتوسطة منذ عام 1983م. وتعنى محكمة حقوق الملكية الفكرية هذه بالنظر في قضايا براءات الاختراع، العلامات التجارية وانتهاك حقوق النشر والتأليف (بما في ذلك برامج الحاسوب) وغيرها من القضايا الأخرى التي تشمل التراخيص والمنافسة غير الشريفة.

كما أنشئت محاكم حقوق ملكية شبيهة في اختصاصات أخرى، بالإضافة لهذا، أنشأت محكمة بيجينغ البلدية العليا، قسمًا خاصًا للاستئناف للنظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية، له حق اختصاص حصري لكل محاكم الدولة الشبيهة بمحكمة الاستئناف الاتحادية المتنقلة في الولايات الأمريكية المتحدة.

مؤسسة الإشراف القانوني:

وكلاء الشعب:

بموجب الدستور، يمثل وكلاء الشعب مؤسسات الدولة التي تعنى بالإشراف والمراقبة القانونية، وهي شبيهة، من حيث المفهوم، بوزارة العدل الأمريكية.

وقد أنشأت الدولة المجلس الأعلى للوكلاء (يشبه من حيث المهمة وزارة العدل الأمريكية)، مجالس وكلاء الشعب المحلية، مجالس الوكلاء العسكرية ومجالس وكلاء أخرى خاصة. ويمثل المجلس الأعلى للوكلاء، أعلى مؤسسة وكلاء في الدولة بموجب الدستور. ويتمتع الوكلاء بسلطة رقابية مستقلة في ظل القانون، دون أن يكون لأي مؤسسة إدارية، مؤسسة عامة أو فردية أي تدخل في شؤونهم. تنقسم مجالس الوكلاء المحلية إلى: مجالس محافظات، مجالس بلديات ومجالس مقاطعات. ومجالس الوكلاء على مستوى المحافظات والمقاطعات الحق في إنشاء مكتبها في مناطق صناعية أو اقتصادية خاصة في حال الضرورة. وعادة يتكون كل مجلس من مجالس الوكلاء الشعبية من مجموعة أقسام، تشمل: قسم الجريمة، قسم الشؤون المدنية، قسم الاقتصاد وقسم الإدارة. ويتبع كل مجلس وكلاء محلي لآخر أعلى منه، كما يخضع في الوقت نفسه لمساءلة مجلس الشعب المحلي ولجنته الدائمة.

لمجالس الوكلاء الحق في التحقيق في النشاطات التي تتصل بالأمن القومي، الاضطلاع بمهمة الادعاء العام، مراقبة نشاطات محاكم الشعب، والسلطة القانونية العليا التي تشرف على نشاطات المنظمات الأمنية العامة. كما تضطلع بمهمة التحقيق في الممارسات غير القانونية التي يرتكبها مسؤولو الدولة، بالإضافة لمراقبة تنفيذ الموظفين للقانون والادعاءات الكاذبة والفساد.

السلطة التنفيذية - مجلس الدولة :

يمثل مجلس الدولة، حكومة الشعب المركزية، السلطة التنفيذية لأعلى مؤسسة في الدولة، ومن ثمَّ فهو يمثل أعلى مؤسسة إدارية فيها. وهو مسؤول أمام مجلس الشعب الوطني أو لجنته الدائمة في حال غيابه. ويتألف أعضاؤه من رئيس الوزراء، نوابه، أعضاء مجلس الدولة ووزراء من مختلف الوزارات أو اللجان.

يمارس مجلس الدولة سلطاته التنفيذية لتحديد الأنظمة الإدارية، تشريع القوانين الإدارية وإصدار القرارات والمراسيم في ظل الدستور والقانون. كما يضطلع بمهمة الإشراف على عمل الوزراء أو اللجان والحكومات المحلية على مختلف المستويات. بالإضافة لتنفيذ خطة الاقتصاد القومي والتطور الاجتماعي لميزانية الدولة، إدارة الشؤون المدنية، الأمن العام، إدارة القضاء، متابعة الشؤون الخارجية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى.

يحق للوزارات واللجان إصدار أوامر وتوجيهات وقوانين في اختصاصها، كما يحق لها حمل الجهات المعنية على تنفيذ القرارات الإدارية، الأوامر والتوجيهات الخاصة التي يصدرها مجلس الدولة. وهناك ثمان وعشرون وزارة ولجنة، ينحصر أكثرها صلة بموضوع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في: وزارة العلوم والتقنية، وزارة الأرض والموارد الطبيعية، وزارة العمل والأمن الاجتماعي، لجنة الاقتصاد والتجارة، لجنة التخطيط، إدارة المخدرات وإدارة حماية البيئة.

تعد وزارة العدل مؤسسة الدولة الإدارية القضائية بين كل وزارات الدولة ولجانها. فهي الجهة الوحيدة التي توجه المحامين وتشرف على عملهم وتحرص على تطبيق العدالة. كما يُعَهَّدُ إليها بإصدار رخص ممارسة المحاماة وتدريب المحامين. وعهد إليها منذ عام 1986م، بإدارة امتحانات المحامين على مستوى البلاد، وبناء على ترتيبات جديدة، تم تبنيتها عام 2001م، تولت وزارة العدل ومحكمة الشعب العليا والمجلس الأعلى للوكلاء، إدارة امتحانات القضاة وتوحيدها عبر كل أرجاء البلاد (حيث باشرت تلك المسؤولية مطلع عام 2002م) ولكل أولئك الذين يرغبون في الالتحاق بالوظائف القانونية كقضاة، وكلاء أو محامين.

تشمل المؤسسات الإدارية الأخرى التي تخضع لسلطة مجلس الدولة، ولها تأثير واضح في تطبيق قانون حقوق الملكية الفكرية: مكتب الدولة لحقوق النشر والتأليف، مكتب الصين لبراءة الاختراع ومكتب العلامات التجارية التابع لإدارة الدولة للصناعة والتجارة.

ولمجلس الدولة تأثيرات واضحة في نظام القانون الصيني، يمكن إظهارها من خلال توزيع سلطة القرار:

فأولاً: هناك الفرع التنفيذي الذي يتمتع بحق تشريع القانون، ويدار من قبل مجلس الشعب الوطني ولجنته الدائمة، ويضطلع بمهمة إصدار التنظيمات الإدارية، القوانين والمراسيم العاجلة المؤقتة لمعالجة موضوعات وطنية محددة. وقد جعلت حركة الإصلاح الاجتماعي التي تسير حالياً في الصين بخطى سريعة، من مجلس الدولة، أعلى مؤسسة لتشريع القانون في البلاد.

ثانياً: يتمتع الفرع التنفيذي بالسلطة الإدارية لتشريع القوانين الإدارية الوطنية وفق الدستور والقوانين الحالية. وتكتسب هذه القوانين الإدارية، السلطة نفسها التي تكتسبها تلك القوانين التي تصدرها اللجنة الدائمة بمجلس الشعب الوطني، وغالباً ما يتم إلحاقها بقوانين إضافية من مختلف لجان الدولة ووزاراتها.

ثالثاً: كما سبقت الإشارة إليه آنفاً، تتمتع المؤسسة التنفيذية بالسلطة الإدارية لتنفيذ القانون والإدارة. وتضطلع وزارة العدل بمسؤولية إدارة الإجراءات القضائية، إدارة القوانين والأنظمة وتنفيذ الإجراءات الإدارية لحقوق الملكية الفكرية لثلاثة فروع إدارية منفصلة: مكتب الدولة لحقوق الملكية الفكرية، مكتب الدولة لبراءة الاختراع ومكتب العلامات التجارية التابع لإدارة الدولة للصناعة والتجارة.

الحكومات المحلية :

تمثل الحكومات المحلية منظمات الدولة الإدارية على المستوى المحلي. وتخضع كلها لسيطرة مجلس الدولة، وتنشأ تحت مظلة الحكومة المحلية حكومات شعبية لأقاليم المحافظات، الأقاليم التي تتمتع بحكم ذاتي والبلديات التي تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة المركزية، على المستوى البلدي للبلديات

والولايات التي تتمتع بحكم ذاتي، على المستوى الأقليمي للأقاليم، أقاليم الحكم الذاتي والمناطق البلدية وعلى المستوى المناطقي للمقاطعات والقرى.

على مستوى المقاطعات وما فوقها، تضطلع الحكومات المحلية بمسؤولية الاقتصاد المحلي والتطور الاجتماعي، الشؤون المدنية المحلية، الأمن العام وإدارة القضاء.

ربما اضطلعت الحكومات المحلية بتطبيق القوانين الإدارية داخل نطاق اختصاصها القضائي. كما قد تضطلع الحكومات المحلية أيضاً في المحافظات والمدن الكبيرة التي يعتمد عليها مجلس الدولة، بتشريع القوانين الإدارية المحلية، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الدستور، القوانين الوطنية والقوانين الإدارية الأساسية.

بجانب هذا، تضطلع الحكومات المحلية في بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، بتشريع قوانين إدارية خاصة، خدمة لبعض المتطلبات الاقتصادية الضرورية. أما فيما يتعلق بمجال حقوق الملكية الفكرية، فقد أنشئت منظمات إدارية في المحافظات، عواصم المحافظات، المناطق الاقتصادية الخاصة، وبعض المدن الرئيسية عبر البلاد للإشراف على حقوق النشر والتوزيع، براءات الاختراع والعلامات التجارية المميزة.

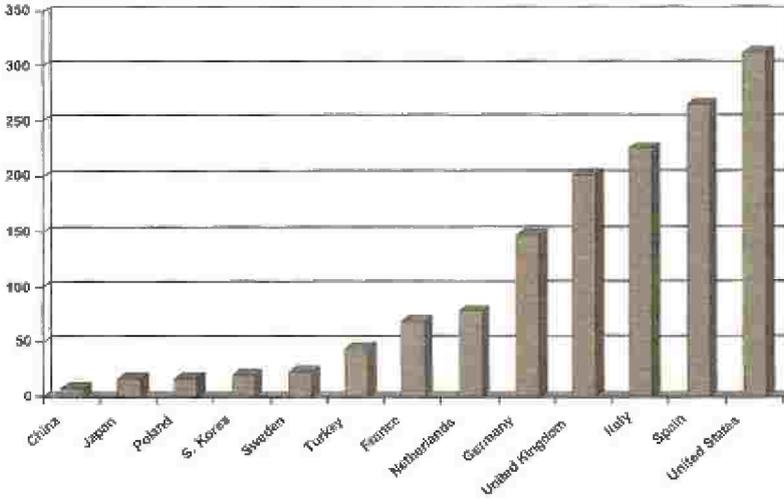
مهنة القانون وإدارته:

كما ورد سابقاً، لم يظهر النظام القانوني في الصين حتى مطلع القرن العشرين. وفي سبعينيات القرن الماضي، عندما أعلنت الصين برنامجها الهائل للإصلاح الاجتماعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحامين، صارت فكرة النظام القانوني أمراً مقبولاً بشكل عام. واليوم يوجد في الصين نحو (115.000) محام. ومقارنة ببلدان أخرى، خاصة الولايات الأمريكية المتحدة، يعد هذا العدد من المحامين قليلاً جداً (انظر الشكل 5.1).

إدارة المحامين وأنظمتهم:

بعد عام 1949م، كانت إدارة المحامين في الصين، تخضع لوزارة العدل فقط. ثم نقلت لنظام جديد مع رئاسة القضاء تحت إدارة وزارة العدل والإدارة المهنية، تحت مسمى «اتحاد محامي الصين». وتحت هذا النظام الجديد، لم تعد اتحادات محامي الصين تدار من قبل المؤسسات الإدارية التابعة لوزارة العدل، على الرغم من أن اتحادات المحامين ما زالت خاضعة لإشراف مؤسسات إدارة وزارة العدل.

في عام 1980م، أصدرت الهيئة التشريعية قوانين مؤقتة بشأن تنظيم عمل المحامين (يتم العمل بها ابتداء من غرة يناير 1982م) مما يؤكد الجهد الذي بذلته الصين لإصلاح نظامها القانوني. ومؤخراً أكد إقرار قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن تنظيم عمل المحامين عام 1996م (الذي بدأ العمل به غرة يناير من عام 1997م) التزام الصين بإصلاح القانون فيها.



الشكل (5.1) عدد المحامين لكل (100.000) شخص في بعض البلدان المنتقة (المصدر: نقابات المحامين وجمعيات القانون في أوروبا (www.ccbe.org) 2005م، إيشيكو فوناو (Ichiko Fuyuno)، "اليابان تعد محامين جداً" صحيفة الـ (Wall Street) من مارس 2004م، ص 19 - A18، وكين جيز (Qin Jize) "للمحامين دور مهم جداً" صحيفة (China Daily)، 17 من يونيو 2005م.

يعد قانون عام 1966م، بشأن تنظيم عمل المحامين، أهم قانون من حيث شموليته وما تمتع به من سلطة، يعنى بتنظيم عمل المحامين منذ عام 1949م. كما أنه أول قانون يعرف بمفهوم استقلال مهنة القانون، ويقر بضرورة الحاجة إلى محامين تمثيل موكلهم أمام المحاكم. وعلى النقيض من قانون عام 1980م المؤقت، عرف قانون عام 1996م المحامين بـ (عمال قانون الدولة)، غير أنهم أشبه ما يكونون بالموظفين الذين حصلوا على رخصة عمل للاشتغال بالمحاماة تحت ظل القانون، ويوفرون خدمات قانونية للجمهور. ويمارس المحامون عملهم باستقلال تام في ظل القانون بمهنية مسؤولة وأخلاق عالية. لكن على الرغم من ذلك، لا يعمل المحامون في الصين بمعزل تام عن الحكومة، فتحت مظلة القانون، نجد أن المحامين والمؤسسات القانونية واتحادات نقابات المحامين، لا تزال خاضعة لإشراف إدارة المؤسسات القضائية التابعة لمجلس الدولة.

بجانب الشروط الخاصة بمنظمات عمل المحامين، اتحادات نقابات المحامين، اتحادات المحاكم وبرامج الدعم القانوني، حدد قانون عام 1996م، الخاص بتنظيم عمل المحامين، شروطاً تتعلق بحقوق المحامين، واجباتهم والمسؤوليات المهنية. وهكذا استطاع من خلال سلطة القانون، إقرار بعض القوانين العامة، الخاصة بأخلاق المهنة والعقوبات التأديبية. وفي عام 1997م، حدد «اتحاد محامي الصين» القوانين التي تحكم أخلاق المهنة والعقوبات التأديبية الخاصة بالمحامين.

بسبب ما تشهده الصين حالياً من تطور اجتماعي، اقتصادي وسياسي، ينتظر أن يشهد قانون المحامين مراجعة شاملة، كما يتوقع أن يتم تبني بعض القوانين الإدارية الجديدة في المستقبل القريب.

شروط مهنة القانون :

منذ أن استعادت الصين نظامها القانوني خلال سبعينيات القرن الماضي، شهد أهلها تزايداً مضطداً في عدد المحامين. وكما ذكر آنفاً، ازداد عدد المحامين خلال العشرين سنة الأخيرة من لا شيء إلى (115.000) محام. كما ازداد عدد الموظفين القانونيين بأكثر من (10%) سنوياً خلال السنوات الأخيرة. لكن مع ذلك، يبقى التأهيل دائماً قضية جوهرية فيما يتعلق بتطور المهنة. ومن أواخر سبعينيات القرن الماضي، مروراً بمنتصف ثمانينياته، عين معظم المحامين من إدارة القضاء أو غيرها من المهن، وجاء كثير منهم دون أن يكون قد حصل على تعليم نظامي أو حصل على القليل جداً منه، وفي بعض الحالات لم يحصلوا حتى على أي تعليم جامعي نظامي.

من أجل تعزيز كفاءات مهنة القانون، تقرر عام 1986م، عقد امتحان عام للمحامين على مستوى الدولة. كان يعقد في البداية مرة واحدة كل سنتين، ثم صار يعقد مرة واحدة سنوياً منذ عام 1993م.

اليوم، لا بد لكل راغب في امتهان المحاماة أن يكون قد حصل على تعليم نظامي في كلية القانون لمدة ثلاث سنوات على الأقل. أو أن يكون قد تلقى تعليماً نظامياً في كلية جامعية لمدة أربع سنوات في مجال آخر. وحتى عام 2000م، عقد الامتحان العام للمحامين إحدى عشرة مرة، وكانت نسبة النجاح نحو (10%)، وقد ساعد هذا الامتحان الموحد على تحديد إطار مهنة القانون ورفع مستواها.

بناء على نظام الإمتحان القومي الموحد، أقرت وزارة العدل نظام امتحان قومي موحد للقضاة بهدف تحسين مهنة القانون. فاعتمدت وزارة العدل التابعة لمجلس الدولة، مع المحكمة العليا والمجلس الأعلى للوكلاء، المعايير الجديدة. فتمخضت تلك الامتحانات المستقلة لكل من المحامين، القضاة والوكلاء، التي نظمت عام 2001م، عن عقد أول امتحان قومي موحد للقضاة نظم عام 2002م.

منظمات عمل المحامين :

كان المحامون يطالبون في الماضي بالعمل في «مكاتب المستشار القانوني» التابعة للدولة، التي تعرف بأنها «مؤسسات عامة تحت قيادة تنظيمية وإشراف مهني من قبل مؤسسات الدولة الإدارية القضائية». وفي عام 1988م، ظهرت في شانغهاي أول «مؤسسة قانونية تعاونية» مستقلة تمامًا عن أي شكل من أشكال سيطرة الدولة، كما أنها مستقلة ماليًا أيضًا. وفي عام 1993 م، سمحت الوزارة رسميًا بتأسيس المؤسسات القانونية التعاونية. كما أدى قانون عام 1996م الخاص بتنظيم عمل المحامين إلى ظهور مزيد من المعايير التي تحدد عمل المؤسسات القانونية. ومنذ آنئذٍ، اتخذت منظمات عمل المحامين شكل مكاتب المستشار القانوني التابعة للدولة، مؤسسات قانونية تعاونية، مؤسسات قانونية مشتركة، مؤسسات قانونية ممولة من قبل الدولة وبعض المكاتب الاستشارية القانونية الخاصة. واليوم، يوجد في الصين نحو (10.000) مؤسسة قانونية منتشرة في كل أرجاء البلاد.

ضوابط عمل الممثلين القانونيين الأجانب :

في يونيو من عام 1992 م، سمحت الحكومة رسميًا للمؤسسات القانونية الأجنبية بافتتاح فروع لها في الصين. ومنذ يومئذٍ أخذت الحكومة تعزز ضوابطها القانونية على ممارسات المؤسسات القانونية الأجنبية. وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية مباشرة، تبنت الصين في غرة يناير من عام 2002م، قوانين جديدة لإدارة مكاتب ممثلي المؤسسات القانونية الأجنبية فيها، كما شرعت قوانين جديدة تحكم تأسيس مكاتب الممثلين القانونيين الأجانب.

على صعيد آخر، قد يحق لمكاتب القانون الأجنبية وممثليها المشاركة في النشاطات التي تحددها القوانين، لكنها لا تملك حق التدخل في الشؤون

القانونية الصينية. غير أنها مع ذلك، تستطيع توفير معلومات لموكليها تتعلق بمدى تأثير بيئة القانون الصيني.

لقد سمح لمكاتب القانون الأجنبية بتقديم خدمات قانونية، كالاتشارات القانونية للعملاء الأجانب في إطار المعاهدات والاتفاقيات العالمية والقوانين التي تنظم الأعمال التجارية بين مختلف بلدان العالم. كما يمكنها أيضاً تقديم خدماتها القانونية للعملاء الأجانب أو المؤسسات القانونية الصينية في الشؤون الصينية المتعلقة ببلدان أجنبية. وتستطيع بجانب هذا، تحويل خدماتها عبر المؤسسات القانونية الصينية لعملاء أجانب فيما يتعلق بقضايا قانونية في الصين. وهكذا نجد أن المحامين الأجانب يؤدون دوراً أساسياً مهماً في تقديم النصح والمشورة في مجال التبادل التجاري بين مختلف البلدان.

وضعت الحكومة ضوابط صارمة تمنع المؤسسات الأجنبية التي تقدم الخدمات القانونية من التدخل في أي قضايا تتعلق بشؤون القانون الصيني، خاصة فيما يتعلق بإصدار آراء حول القانون. كما منعت المنظمات القانونية الأخرى والأفراد على حد سواء من التورط في خدمات تتعلق بنشاطات ذات طبيعة قانونية في الصين عبر الشركات الاستشارية أو بأي وسيلة أخرى. وقد شملت تلك الضوابط التي حظرت التدخل في شؤون القانون الصيني:

- 1 - المشاركة في نشاطات رفع الدعاوى والمقاضاة في الصين كمحاميين.
- 2 - توفير رؤى وتقديم مشورة أو شهادة تتعلق بقضايا محددة محكومة بالقانون الصيني كالعقود، الاتفاقيات، قضايا الجمعيات والنقابات أو غيرها من الوثائق المكتوبة.
- 3 - تقديم آراء أو أفكار أو شهادة تتعلق بقضايا أو أحداث محكومة بالقانون الصيني.

4 - نشر أفكار العملاء أو انتقادهم فيما يتعلق بتطبيق القانون الصيني، أو فيما يتعلق بحقائق تشمل القانون الصيني وما يوفره للعملاء من حرية في نشاطات التحكيم.

5 - التورط في قضايا تسجيل أو تعديل أو غيرهما من الإجراءات مع مؤسسة حكومية أو غيرها من المنظمات التي تحظى بإدارة حكومية نيابة عن الشخص المعني.

من جهة أخرى، تحدد الأنظمة ومعايير تنفيذها قوانين إجراءات تقديم الطلبات، التسجيل للحصول على الإذن بمباشرة الأعمال، إجراءات التفتيش السنوي، قوانين وإجراءات تعيين الممثلين ورئيسهم، تأسيس مكاتب إضافية للممثلين، توظيف المساعدين الصينيين والأجانب وغيرها من الشؤون الأخرى. كما تشترط تلك الأنظمة حصول ممثلي الشركات الأجنبية لتقديم الخدمات القانونية على خبرة لا تقل عن سنتين خارج الصين. في حين تشترط حصول رئيس الممثلين على خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات على الأقل خارج الصين. وتشترط من جهة أخرى، سكن الممثلين في الصين مدة ستة أشهر على الأقل سنويًا، وإلا ألغى سجلهم في العام القادم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك الضوابط والقيود التي فرضت على مؤسسات تقديم الخدمات القانونية الأجنبية، لا تسري على رصيفاتها من هونغ كونغ، ماكاو أو تايوان، إذ وضعت لها معايير وضوابط خاصة بها.

مجموعة القوانين والأنظمة :

القانون الأساس :

يعد الدستور الصيني الذي تم تبنيه عام 1982 م، وعدل مؤخرًا عام 1999م، «القانون الأساس للدولة الذي يتمتع بالسلطة القانونية العليا في البلاد».

أما التعديلات الدستورية المتلاحقة، فتعكس إدراك القيادة الصينية الراسخ لما يمكن أن يحدث من تغيرات لمجتمعها في المستقبل.

يعنى السواد الأعظم من القانون الأساس الصيني بهيكل الدولة التنظيمي، أكثر من عنايته بتوازن سلطة الحكومة وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين. لكن على الرغم من ذلك، نجد أن دستور عام 1982م، وما لحقه من تعديلات، قد عزز حماية الحقوق الأساسية من جهة، وعكس مدى الإصلاحات القانونية والاقتصادية الحالية من جهة أخرى.

على صعيد آخر، أكدت تعديلات عام 1988م، التي أدخلت على دستور عام 1982م، اهتمام الشعب الصيني المبكر بالإصلاحات الاقتصادية، كما أثبتت سماح الدولة بممارسة «الاقتصاد الخاص» كجزء متمم «للاقتصاد الاشتراكي العام».

في جهود بذلت لتحويل الاقتصاد الاشتراكي الموجه^(*) لاقتصاد السوق الاشتراكي، تبنى مجلس النواب الرابع عشر مفهوم «اقتصاد السوق الاشتراكي» رسمياً عام 1992م. وقد أقرت التعديلات الدستورية التي أجريت عام 1993م، فكرة اقتصاد السوق الاشتراكي لتمييزها بذلك عن مفهوم الاقتصاد الموجه الذي تم تبنيه سابقاً. كما أكدت تعديلات عام 1993م، الدستورية أيضاً، مسؤولية الدولة عن تشريع القوانين الخاصة بإدارة الاقتصاد.

من ناحية ثانية، ذهبت تعديلات 1999م الدستورية بعيداً، لتؤكد أن الاقتصاد الفردي، الاقتصاد الخاص وغيرهما من أنواع الاقتصاد غير العام، تعد عناصر أساسية مهمة لاقتصاد السوق الاشتراكي، تؤكد مفاهيم «حكم البلاد وفقاً للقانون»، وكان ينظر للنظام القانوني بوصفه عاملاً مهماً لتطور اقتصاد السوق واللاحق بعجلة الاقتصاد العالمي المضطربة، وقد أدركت حكومة الصين أهمية سرعة العمل لكي يواكب نظامها القانوني المعايير القانونية العالمية.

(*) الاقتصاد الموجه: نظام اقتصادي، تسيطر فيه الحكومة على الإنتاج والتوزيع والأسعار، وتعمل على تنظيمها (المترجم).

قوانين الجريمة والقوانين المدنية :

كانت المصطلحات القانونية في الصين القديمة، تؤكد العقوبات التي فرضت على الجريمة، نتيجة تأثر الموقف بمفهوم شينق (Xing) التقليدي. وهكذا صنفت الشؤون المدنية في الصين الإمبراطورية في خانة قوانين الجريمة. واستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية القرن العشرين، لكن على الرغم من ذلك، شهدت قوانين الجريمة والقوانين المدنية، تعديلات مهمة يومئذٍ، خاصة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، إذ عدلت حكومة الصين قوانين الجريمة والقوانين المدنية وأصلحتها.

أما فيما يتعلق بالقوميات الأجنبية أو رجال الأعمال الأجانب في الصين، فتبدو قوانين الجريمة تلك والقوانين المدنية غير مناسبة، إذ إن أكثر القوانين الصينية مواءمة للقوانين الأمريكية هي تلك التي تتعلق بتنظيم الأعمال التجارية، الاستثمار الأجنبي، الموارد أو حقوق الملكية الفكرية، لكن على الرغم من هذا كله، تعد ضوابط قوانين الجريمة وقوانين الشؤون المدنية الملائمة، مهمة جدًا في ظل القوانين الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالشؤون التجارية.

القوانين التي تحكم التجارة عمومًا :

كان إدخال آلية السوق التنافسية بمنزلة المفتاح الذي حرك عجلة إصلاح الاقتصاد الصيني التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي. وخلال العشرين عامًا المنصرمة، جربت الصين التحول من نظام الاقتصاد المركزي الموجه إلى نظام السوق الشرقي، كما تغيرت بيئة الأعمال من شركات تديرها الحكومة إلى بيئة أخرى تتعايش فيها شركات تديرها الحكومة مع شركات أخرى خاصة. استجابة للنمو المضطرد الذي تشهده السوق، تبنت الحكومة سلسلة من القوانين والضوابط المتعلقة بمجال المال والأعمال، تشمل: قانون التعاقد،

قانون الشركات المتحدة، قانون الدعاوى العامة وقانون التحكيم. ولمزيد من التفاصيل، ادخل على موقعنا على شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت):

www.ChinaNowBook.com

القوانين التي تحكم الجمارك، التجارة الخارجية والاستثمار:

لا شك في أن معدل النمو الاجتماعي الهائل الذي حققته الصين مؤخرًا، قد استفاد فائدة عظيمة من الانخراط في فلك الاقتصاد العالمي. وينتظر للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية أن تؤدي دورًا مهمًا، يتعاظم باستمرار في تنشيط السوق الصينية المفتوحة وضخ الهواء المنعش إلى رئتيها.

تشمل القوانين المهمة والضوابط التي تؤثر في التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية: قيمة رأس المال الصافية والتعرفة. وللإطلاع على قائمة كل تلك القوانين المهمة والضوابط، يمكنك الدخول إلى موقعنا الذي أشير إليه آنفًا.

قوانين حقوق الملكية الفكرية وضوابطها:

تشكل حماية حقوق الملكية الفكرية هاجسًا مهمًا في تفكير التجار والمستثمرين الأجانب. وعليه، فمنذ أن أطلقت حملتها الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية، بذلت حكومة الصين جهودًا حثيثة لتعزيز قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيزها، لكن على الرغم من كل تلك الجهود المبذولة، تظل القوانين قاصرة عن توفير الحماية المطلوبة. وتغطي حقوق الملكية الفكرية في الصين، ثلاثة مجالات أساسية: قانون براءة الاختراع، قانون النشر والتأليف وقانون العلامة التجارية. ولا بد هنا من الإنباه للاختلافات الأساسية بين القوانين الصينية ورصيفاتها الأمريكية.

قوانين الأرض والموارد وضوابطهما :

تؤول ملكية الأرض والموارد في جمهورية الصين الشعبية للدولة، وربما تحظى القطاعات الخاصة باستخدام محدود، أو تمنح حقوقاً محدودة مقيدة بشروط معينة للتمتع بملكية الأرض والموارد.

قد شرعت حكومة الصين قوانين وضوابط خاصة تسمح للشركات الأجنبية بتطوير الأراضي التجارية واكتشاف بعض الموارد الطبيعية الخاصة كالنفط والغاز واستثمارها.

من جهة ثانية، فللصين قوانين وضوابط تحمي البيئة وتصون الموارد الطبيعية. وللإطلاع على قائمة القوانين المهمة والضوابط التي تحمي البيئة وتصون الموارد الطبيعية، ادخل إلى موقع: www.ChinaNowBook.com

القوانين الإدارية والسياسات :

كما سبقت الإشارة آنفاً، لمجلس الدولة سلطة تحديد المعايير الإدارية، تشريع القوانين الإدارية والضوابط وإصدار القرارات والمراسيم في ظل الدستور والقانون. وتقع مهمة تنفيذ القرارات الإدارية، الأوامر، الضوابط والمعايير المحددة، على عاتق اللجان والوزارات التابعة للدولة.

كما قد تضطلع الحكومات المحلية في المحافظات والمجالس البلدية الأساسية، بتنفيذ قوانين محلية محددة وضوابط خاصة، وفي ظل الطبيعة النشطة لتطور الاقتصاد الصيني، كان لا بد من تدقيق الضوابط الإدارية وتنفيذ القوانين والقرارات السياسية واعتبارها قرارات فعلية، على الرغم من أنها غالباً ما تكون مؤقتة أو محلية في طبيعتها. فذلك هو الحال الغالب في الموضوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمارات، خاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

الدعاوى القضائية :

لقد ناقشنا في الفصل العاشر الخيارات المتعلقة بالنزاع الخاص بأولئك الذين يمارسون أعمالاً تجارية في الصين. ومثلما تمخض عن تلك المناقشة في ذلك الفصل، نتمنى أن تحاول جاهداً عدم اللجوء إلى المحاكم لحل نزاعاتك في القضايا التجارية. لكن هذا لا يعني أن كل الشركات الأجنبية تخسر بالضرورة دعاواها القضائية. إذ كسبت شركة هيني سي الفرنسية للكونياك (*) مؤخرًا، دعوى قضائية خاصة بعلامتها التجارية، كما كسبت شركة (General Motors) الأمريكية، دعوى أخرى أمام المحاكم ضد شركة (Chery) الصينية. لكن السكة لا تزال صعبة على الرغم مما تشهد الصين من تغييرات مستمرة. وعلى كل حال، تبقى المقاضاة كملاذ أخير، خيارًا صعبًا. إذ تقضي الإجراءات المدنية في جمهورية الصين الشعبية بتمتع محكمة الشعب المحلية بالسلطة القضائية للنظر في النزاعات المدنية في المكان الذي تم فيه توقيع العقد أو المكان الذي يسري فيه، المكان الذي يوجد فيه الشيء المعني موضوع الدعوى، المكان الذي توجد فيه ملكية المدافع الأجنبي، المكان الذي يوجد فيه وكيل المدافع الأجنبي أو منظمة العمل الأجنبية أو حيثما وجد ضرر.

على صعيد آخر، قد يشترط الأجنبي أو الكيانات الأجنبية في العقد، حق اختيار المحكمة التي تختص فعلاً بالنظر في الأمور موضع النزاع. أما في حال عدم وجود أي شروط، فيتم تطبيق القوانين العامة التي تعمل بها الدولة.

عمومًا، قد تتمتع المحاكم الشعبية المحلية بمختلف مستوياتها، بحق الفصل في أي نزاع تمثل المصالح الأجنبية أحد أطرافه. إذ تتمتع تلك المحاكم بالسلطة القضائية للنظر في نزاعات العقود الخاصة بالشركات الصينية - الأجنبية المتحدة أو الشركات الصينية - الأجنبية التي تعمل في مجال اكتشاف الثروات

(*) الكونياك: شراب مسكر، يصنع من العنب في الجزء الغربي من فرنسا (المترجم).

الطبيعية. أما فيما يتعلق بالنزاعات الخاصة ببراءات الاختراع، فقد تحال إلى المحاكم الشعبية المتوسطة في حال كان هناك نص صريح من قبل محكمة الشعب العليا. في حين تحال النزاعات المتعلقة بالشؤون البحرية إلى المحاكم البحرية لكي تنظر فيها.

من جهة أخرى، تضمن الإجراءات والتشريعات القضائية المدنية في جمهورية الصين الشعبية للشركة الأجنبية أو المنظمة الأجنبية، حق المقاضاة نفسه الذي تكفله للمواطنين الصينيين أو الكيانات الصينية نفسها عند التظلم أمام المحاكم الشعبية، كما تطالبها بالواجبات ذاتها التي تفرضها على المواطنين الصينيين والكيانات الصينية بمختلف أشكالها. وبالمقابل، إذا فرضت المحاكم الأجنبية أي قيود على مواطن صيني أو شركات صينية ما عند المقاضاة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، فإن المحاكم الشعبية في الصين تسرع لفعل الشيء ذاته على مواطن الدولة المعنية أو شركاتها، مثلاً بمثل. كما على الأطراف الأجنبية توكيل محامين صينيين للمشاركة في المرافعة والمدافعة. لكن مع ذلك، من حق تلك الأطراف الأجنبية أن يكون لها وكيل من جنسيتها يرضى مصالحها.

أما في حال تورط تلك الأطراف الأجنبية في نزاعات في قضايا تتصل بالحقوق المدنية، لكنها لا تتخذ من الصين سكناً لها، آتخذ من حقها تفويض سفارتها لتتوب عنها في توكيل محامين صينيين كمستشارين قانونيين أو توكيل مواطنين صينيين لرعاية مصالحها.

الخلاصة :

نختم هذا الفصل بحادثتين صغيرتين مثيرتين للذعر، تظهران المخاطر الخفية والمأزق التي يمكن أن يتعرض لها كل من يمارس نشاطاً تجارياً في الصين، ويعتقد بعض الناس أن هاتين الحادثتين تعدان مثلاً لـ (الحماثة القانونية) (*) التي تظهر انحياز حكومة الصين ونظامها القضائي ضد الشركات الأجنبية.

(*) الحماثة: مذهب حماية الإنتاج الوطني بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة (المترجم).

وبالطبع، لا نستطيع جد الأ مع وجهة النظر هذه. ويبقى الأمل في استمرار تحسن الشروط القانونية في الصين هو العزاء الوحيد للشركات الأجنبية. لكن فيما يتعلق بشركة (Trayton Furniture) ومجلة (Rolling Stone) (*) يبدو أن الأمور لا تتحسن بالسرعة المطلوبة، إذ غازل أحد الباعة الأولى، فرغضها دعوى قضائية، فيما وجدت الثانية نفسها في موقف لا تحسد عليه بسبب البيروقراطية الصينية.

شركة (trayton) الدنماركية للأثاث (2):

في مساء أحد أيام شهر مايو، وصل ليو شياومنگ (Liu Xiaoming) رئيس إحدى المحاكم، من ليشان في محافظة سيشوان، إلى باب مكتب سايمون ليشنتبرق (Simon Lichtenberg) بعد أن قطع مسافة (2.300) ميلاً إلى شانغهاي بصحبة شرطين، لتنفيذ أمر قضائي يقضي بتجميد جزء من حسابات شركة ليشنتبرق (Lichtenberg) وأحد أقسام مصنعها. آنئذ، تحقق سايمون ليشنتبرق (Simon Lichtenberg) لأول مرة أنه أمام ورطة حقيقية. وبعد خمسة شهور من ذلك التاريخ، كادت شركة ليشنتبرق تخسر قضيتها ضد أحد موردي الجلود من سيشوان. وقد شبه محاميها ذلك الوضع بـ (القضية التقليدية) على شاكلة (الحماية القانونية). أما ليشنتبرق (Lichtenberg) نفسه، فقد قال عنها إنها علامة تحذير دامغة من ممارسة الأعمال التجارية في المناطق الصينية الأقل نموًا والأكثر تخلفًا. كما تشكل تلك القضية لمحة خاطفة عن الكيفية التي يمكن أن تسوى بها بعض النزاعات القانونية.

ولد ليشنتبرق (Lichtenberg) في الدنمارك، ومارس الأعمال التجارية في الصين أكثر من عشر سنوات، حيث بدأ تاجرًا للأخشاب. ثم بدأ في عام

(*) Rolling Stone: تعني الحجر الدوار، وربما أطلق هذا الاسم على تلك المجلة للدلالة على أنها تلقف الأخبار من كل مكان (المترجم).

1977م، صناعة الجلود التي تستخدم في عمل الأرائك وتصديرها للخارج لبعض تجار التجزئة مثل (Bo Concept) و(Ikea). ويتطلب مثل هذا العمل قدرًا ما من الأمانة والصراحة في الاستثمار والتسويق، وتمثل تكاليف الإنتاج ثلث نظيرتها في الدول الإسكندنافية. وقد بلغ عدد الموظفين والعاملين في الشركة اليوم (1.200) موظف وعامل. أما أرباحها فبلغت نحو (2.4) مليون دولار أمريكي.

يعد تأمين الجلد أحد أكبر التحديات التي كانت تواجه ليشتنبرق (Lichtenberg). حتى عهد قريب، لم يكن هناك غير عدد قليل جدًا من الموردين، وبجانب هذا، كانت الجلود التي يزودون بها الشركة، رديئة جدًا من حيث الجودة النوعية، الأمر الذي اضطر شركة (Trayton) للأثاث إلى التعاقد مع شركة (Zhenjing) للجلود، التي اتخذت من مدينة ليشان الصغيرة، التي تبعد مائة ميل عن عاصمة محافظة سيشوان (شينقودو) مقرًا لها.

على صعيد آخر، أفصح ليشتنبرق (Lichtenberg) عن بعض مخاوفه من شركة (Zhenjing) التي تعد جزءًا من مجموعة أعمال، تعمل في مجالات عدة، تشمل المواد الكيميائية والفحم، تعود ملكيتها لـ (هي زينغانغ) (He Zhenggang) وتوجد في مدينة بعيدة حيث تمثل قوة فاعلة في الاقتصاد المحلي، لكن مع ذلك، كانت شركة (Zhenjing) تمثل يومئذٍ إحدى كبرى الشركات الرائدة العاملة في مجال الجلود، في الصين، فاستطاعت كسب ثقة الشركة الدولية للتمويل التي تعد إحدى الهيئات التابعة للبنك الدولي، وحصلت على قرض منه.

خلال عام 2004م، اشترت شركة (Trayton) للأثاث جلودًا من شركة (Zhenjing) بلغت قيمتها (4.6) مليون دولار أمريكي، على الرغم من شكاواها من ضعف الجودة النوعية لتلك الجلود، حيث بدأت الطبقة العليا تتفصل عن أصل الجلد، مما اضطر شركة (Trayton) إلى الجوء لشركة مستقلة للتحكيم، وبعد أن أكدت الأخيرة وجود مشاكل فعلية في الجودة النوعية، قررت شركة (Trayton) عدم دفع قيمة تلك الجلود وإعادتها مرة أخرى لشركة (Zhenjing).

لم ترد شركة (Zhenjing) على ليشتنبرق (Lichtenberg) حتى وصل السيد ليو (Liu) رئيس محكمة منطقة وتتكيا في إقليم ليشان إلى مصنع ليشتنبرق (Lichtenberg) يحمل أمراً من المحكمة يقضي بعدم دفع قيمة البضائع، وتجميد مبلغ (375.000) دولار موجودة في حساب شركة (Trayton) بالإضافة لتجميد أصول المصنع التي تبلغ (525.000) دولار أمريكي.

لكن، طبقاً لما صرح به إدوارد إبيستن (Edward Epstein) أحد محامي شركة (Trayton) في سالانس بشانغهاي، يعد أمر المحكمة غير نافذ لعدة أسباب. أولها، ينص العقد الأصلي على أن النزاع حول مشاكل الجودة النوعية يجب أن يعالج في شانغهاي. ثم إنه لا توجد هناك حاجة إلى تجميد أي نوع من الأصول؛ لأن شركة (Trayton) تستطيع دفع مبلغ الثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف دولار أمريكي بسهولة في حال خسارتها للقضية.

لكن الدعوى القضائية لم ترفع نيابة عن (Zhenjing)، إذ إنها رفعت من فرعها في شينهاو. ولدعم هذا الادعاء، حررت شركة سيشوان أربع فواتير بيع عن طريق الفاكس، تقضي ببيع بضائع جلدية، حررت من طرف شينهاو وجاءت جميعها مطالبة بضرورة تجاهل العقد الأصلي الذي وقعت عليه كل من (Trayton) و (Zhenjing). فوافقت المحكمة وقضى حكم السيد ليو (Liu) باعتبار تلك الفواتير التي أرسلت عبر الفاكس عقداً، متجاهلاً التقارير التي تتحدث عن الجودة النوعية للجلد.

عندما بدأت الإجراءات القانونية في محكمة مقاطعة وتتكيا، أكد السيد ليو (Liu) ضرورة النظر في القضية القانونية برمتها في محكمة وتتكيا. لكن عادة ما يحظى الدفاع في الصين بفرصة واحدة للاستئناف ويسمح بسماع المرافعة فقط في المرحلة الثانية من النظام القضائي، الذي تمثله في هذه الحالة المحكمة المتوسطة في ليشان.

من جانبه، قال وانق ليبينق (Wang Liping) محامي شركة سيشوان، إن ماساقته شركة (Trayton) من مرافعات قد جانب الصواب. وقد أكدت الفواتير التي أرسلت عبر الفاكس وجود علاقة تجارية بين شركتي (Trayton) و(Xinhua). وأضافت بجانب هذا قائلة: ”إن كانوا حقًا يعتقدون أن الجودة النوعية للمنتج رديئة، فربما تقدموا بشكواهم ضد ما تنتجه شركة (Zhenjing) من جلد في شانغهاي. غير أننا نتحدث هنا عن قضية تتعلق بعدم الاهتمام بسداد دين مستحق“.

مجلة الموسيقى الأيقونية (Rolling Stone) :

اصطدم أول عدد دفعت به تلك المجلة من الطبعة الصينية إلى الأسواق بعقبة كأداء. ففي التاسع والعشرين من مارس عام 2006م، صرح المسؤولون الصينيون بعدم موافقة الحكومة الصينية على التعاون بين مجلة (Rolling Stone) وبين ناشرها المحلي، مجلة (Audio-Visual World) (*) التي أطلقت دوريتها الأمريكية في الصين في مارس من عام 2006م، معللة ممانعتها بـ «ضرورة تسجيل مثل هذا النوع من التعاون طبقاً للقوانين المنظمة... فثمة مشاكل قانونية في عدم الالتزام بالتسجيل، وعليه فقد صدر أمر بوقف هذا التعاون». حسبما أفاد بذلك أحد المسؤولين في مكتب شانغهاي للصحافة الصينية وإدارة المطبوعات.

لقد سلطت تلك العقبة الكأداء التي اصطدمت بها مجلة (Rolling Stone) التي باعت (125.000) نسخة من طبعاتها الأولى، الضوء على التعقيدات القانونية والتنظيمية التي تكتنف المشاركة الخارجية في المجلات الصينية.

(*) (Audio - Visual) تعني: سمعيصري، وكان الاسم قد أطلق للدلالة على اشتغال تلك المجلة على كل ما يسمع أو يشاهد من الأخبار، كناية عن عالميتها (المترجم).

من جهة أخرى، ربما أشار هذا أيضًا إلى رفض الجهات الرسمية لاتحاد المجلة مع موسيقى الروك أند رول، على الرغم من عزم المجلة على تقليص محتوياتها الخاصة بالسوق الصيني.

لقد طلبت بيجينق أن تبقى الملكية، ومن ثمّ السيطرة الأخيرة على التحرير، في أيدي الصينيين حتى إن كان ذلك لفترة محددة ريثما تهدأ الأمور، وحمل الناشرين الأجانب على العمل مع المستثمرين المحليين والتعاقد مع حاملي الرخص من أبناء الوطن.

على الرغم مما اشتملت عليه من مواد جديدة تمامًا، كان العدد الذي نشر من مجلة (Rolling Stone) من الناحية التقنية وجهاً آخر لمجلة (Audio-Visual World) التي احتفظت باسمها على الغلاف، على الرغم من محاولة طمس هذه الحقيقة بالاسم الانجليزي الشهير لمجلة (Rolling Stone).

تجدر الإشارة هنا إلى أن مثل تلك الترتيبات تحدث بطريقة روتينية في دائرة تنظيم عمل المجلات في الصين، التي شهدت في السنوات الأخيرة ظهور عناوين أجنبية راوحت بين خزانات عرض الموديلات النسائية، إلى المجلات التي تعنى بالرجال والأطفال.

قد انخرفت إحدى مجموعات الإعلام (Rolling Stone) الإقليمية لتوجيه الانتقادات، وقال هاو فانق (Hao Fang) رئيس تحرير الطبعة الصينية من مجلة (Rolling Stone) إنه لا يعرف شيئاً عن هذه المشكلة. وعلى كل حال، فقد أكد أحد المسؤولين بمجلة (Audio - Visual World) أن دائرة الإعلام الصينية لا تزال تحاول إكمال إجراءات الموافقة الخاصة بالدمج بين المؤسسات الإعلامية، كما أضاف: ”سوف نغير مجلتنا التي تصدر في شهر أبريل وسوف نزيل اسم (Rolling Stone) وسوف يكون محتواها صينيًا صرفًا“.

فإن كنت تود نصيحتنا نقول لك: استثمر في بعض النصائح القانونية الجيدة! فعلى الرغم من أهميته، يجب ألا تؤخذ بمظهر "النظام" الذي يوصف بأنه قانوني. إذ إن الشيء النظامي الوحيد فيما يتعلق بقانون ممارسة الأعمال في الصين نحو عام 2007م، أن الخطاب والقانون هما أقل أهمية من سلطة مسؤولي الحزب الشيوعي ونفوذهم ومدى امتداد علاقاتك الشخصية ومتانتها. وقد تم شرح المفهوم الأخير في القسم السابع.



الهوامش:

- 1 - جيمس ماكغروغر (James McGregor) (One Billion Customers) (مليون عميل) نيويورك: صحيفة الـ (Wall Street) ، 2005م ص 3.
 - 2 - جيوف دير (Geoff Dyer) (How to Twist Long Arm of Law in China) صحيفة الـ (Financial Times) ، الثلاثون من مايو، 2006 م ص 3.
 - 3 - مور ديكى (Mure Dickie) (Rolling Stone Hits China Wall) صحيفة الـ (Financial Times) ، الثلاثون من مارس، 2006 م ص 3.
- لقد كانت مساهمة شارلس ليو (Charls Lius) في هذا القسم هائلة ومقدرة.

